الخاتمة

اصبح من الواضح ان الثورة العلمية والمعلوماتية، قد استتبعت ظهور مشكلات عامة (حقوق الإنسان، حماية البيئة، التنمية المستديمة، مكافحة تجارة المخدرات، الإرهاب الدولي)، يجب حلها بشكل جماعي، وقد كان من شان هذه المشكلات ان تجعل مبدأ «سيادة الدول» كوسيلة لأمن الدولة وسلامتها موضعا للشك. تمثل ظاهرة «الداخل» او «الترابط» إحدى الظواهر الأكثر بروزا للمجتمع الدولي عند مشارف القرن الواحد والعشرين.فقد اصبحت ظواهر كالعولمة والتعددية اكثر ظهورا وتكرارا في الخطاب القانوني من لفظ «السيادة».

تأسيسا على ظاهرة «التداخل» التي تهيمن على عالم اليوم، فإن أيا من جوانب الحياة الدولية المعاصرة لا يمكن معالجته بشكل منعزل، ودون التنسيق والمشاركة مع الآخر. فالسيادة في عصر العولمة، لا يمكن ان تقتصر على الجانب السلبي اي على حقيقة استثناء نشاطات الدول الأخرى، فهي - اي السيادة - تهيء المكان الذي تمارس فيه النشاطات الإنسانية بهدف تحقيق الحماية التي يجب على القانون الدولي توفيرها. لم تعد السيادة في عالم اليوم، تعتبر سلطة مطلقة او غير مشروطة، بل أنها اصبحت تقترب وئيدا نحو صفة وظيفية ليس أكثر.

تضع هذه الاعتبارات جميعها فكرة السيادة في ازمة حقيقية وما ازمة السيادة إلا جزءا من ازمة الدولة نفسها، حيث ان انماط التكامل الاقليمي - مثل الاتحاد الأوروبي - تجعل فكرة الدولة، وبالتالي فكرة السيادة، محلا لتساؤلات واستفهامات عديدة، تكمن الإجابة عليها - حتما - في انتظار ما ستسفر عنه الطفرات الحالية من اشكال التنظيم السياسي، الإجماعي، والقانوني، مما يصعب علينا تصوره الآن...!

الليبرالية

بقلم: موريس كرانستون
ترجمة: محمد هاني السيد
جامعة فيلادلفيا

الليبرالي بالتعريف هو الإنسان الذي يؤمن بالحرية، لكن لأن الناس عبر العصور المختلفة يعنون بالحرية اشياء مختلفة. فإن الليبرالية بالمثل تفهم بانحاء مختلفة. ولقد سمعت الكلمة بالمعنى السياسي في بريطانيا أول ما سمعت في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، عندما سمي الأحرار باسمهم من قبل خصومهم المحافظين. وبالفعل كانوا أول من سمي بالليبراليين، وكانت تستعمل الصيغة الاسبانية، بقصد الايحاء بأن مبادئ هؤلاء السياسيين ليست بريطانية، (معجم اكسفورد). ولكن كان هذا من دواعي السخرية، لأن كلمة ليبرالي قد أخذها الاسبان واستعملوها في التعبير عن تلك السياسات التي تعتبر بريطانية بصورة جوهرية ـ انها المبادئ اللوكية (نسبة الى جون لوك *1632-1704*) عن الملكية الدستورية والحكومة البرلمانية وحقوق الإنسان.

وعلى اية حال، فإن الذين سموا بالليبراليين من الانجليز، كانوا فرحين بالاسم، وما كان يقصد به ان يكون انتقاصا تكشف بسرعة بأن له ميزة حسنة بصورة جلية، ربما بنوع ما بسبب ما تنطوي عليه من دلالات أخرى، وعلى الخصوص المعنى الشكسبيري لكلمة ليبرالي بانها غير المهذب أو المتحرر، والتي مهدت السبيل امام المعنى الحديث لكلمة ليبرالي بانها السخي والسمح أو كريم النفس.

الليبرالية البريطانية

تستند الليبرالية البريطانية التقليدية الى مفهوم بسيط جدا عن الحرية ـ واعني بذلك التحرر من تقييدات الدولة. وبكلمات هوبز (*1588-1679*) الجديرة بالذكر، فإن حرية الرعية تتوقف بالنتيجة على صمت القانون. وبصورة عامة فإن الليبراليين الانجليز لم يكونوا مهتمين على الدوام في دفع هذه الفكرة لتصل الى الفوضوية. لقد اعتبروا الدولة مؤسسة ضرورية، تكفل النظام والقانون في الداخل، وتحمي الوطن من العدوان في الخارج، وتصون الملكيات الخاصة ـ إنما المبادئ الثلاث التي أجملها لوك، بالحياة والحرية والملكية الخاصة. ايضا اكد الليبراليون الانجليز أن القانون يمكن ان يستعمل لتوسيع حريات الافراد، بقدر ما يكون معدا لكبح وتقييد نشاطات الحكومة التنفيذية. وبالتالي، فإن القوانين البريطانية مثل قوانين الهيبياس كوربس *habeas Corpus* واطلاق سراح الموقوفين بكفالة، وقوانين وضع يد الشرطة، والحبس الاضطراري أو الحبس التنفيذي، تعمل على زيادة حرية الشعب. ايضا بعض وثائق القانون الدستوري تمتلك مثل هذا التأثير.

الصيغة التقليدية لليبرالية السياسية البريطانية وبصورة طبيعية تمضي يدا بيد مع ديمقراطية سياسة عدم التدخل الاقتصادية الكلاسيكية، ومع ذلك فإنه قرب نهاية القرن التاسع عشر ظهرت حركات راديكالية. ومفكرون ليبراليون انجليز من أمثال *Matthew Arnolo and T.H. Green* طوروا تحت تأثيرات بسارية أجنبية بنوع ما، مفهوما مختلفا عن الحرية ـ يزعمون، انه رحيب ـ والذي على نطاق واسع، اثبت شعبية في القرن العشرين اكثر من الليبرالية البريطانية التقليدية مع انجيلها الاقتصادي الخاص بسياسة عدم التدخل. وكان الهدف الرئيسي لهذه المدرسة الجديدة النفعية ـ اي تحرير الانسان من العوز والجهل. ويعتقد انصارها ان الدولة أداة بها يجب أن ينجز هذا الهدف. ومن هنا دخل الاعتقاد

الليبرالي البريطاني القرن العشرين بوضع ظاهر التناقض الى حد بعيد، يجادل من جهة، بان الحرية تفهم بانها التحرر من تقييدات الدولة، ومن جهة اخرى، الإلحاح على توسيع قوة الدولة وسيطرتها كي يتحرر الفقراء من اعباء الفقر الثقيلة. وفي عالم السياسة انتهى هذا التناقض القائم في الايديولوجيا الليبرالية، الى تفسخ الحزب الليبرالي البريطاني، والى هزيمة رئيس الوزراء اسكويث *Asquith*، الذي كان من انصار الفيلسوف ت.هـ. جرين *T.H. Green* وخبيرا ماهرا في التوفيق بين المتناقضات، فقد انقسم الحزب الليبرالي البريطاني الى قسمين، جناح يميني او مع سياسة عدم تدخل الدولة *Laissez-Faire*، كعنصر تتضافر قوته مع مبادئ المحافظين، وجناح راديكالي، يدعو الى مبدأ تدخل الدولة *Etatisite* كعنصر يندمج مع الاشتراكية.

الليبرالية الفرنسية

يلاحظ غموض كلمة الليبرالية في اللغة الفرنسية باكثر مما يلاحظ في اللغات الأوروبية الأخرى. ويعتقد بعض الكتاب انه نتيجة للأحداث التي جرت في فرنسا منذ عهد الملك لويس الرابع عشر، انقسم الشعب الفرنسي الى معسكرين سياسيين. كان المعسكر الأول يدعم الكنيسة الكاثولوكية الرومانية، والأنماط الاجتماعية التقليدية، وخطط البابا بيوس التاسع *1864* بينما كان المعسكر الثاني، يقف ضد الكنيسة ويؤيد البرلمان والتقدم وحقوق الإنسان. وسمي المؤرخون الذين عاشوا في تلك المدة في فرنسا، المعسكر الأول بالمحافظين والمعسكر الثاني بالليبراليين. وفي مقابل هذه الصورة، فإن المؤرخين الذين لم يعاصروا وجود معسكرين، بل شهدوا وجود ثلاثة معسكرات على الأقل. وهذا هو التقليد المتواصل في الفكر السياسي الفرنسي! حيث على اليمين يتواجد دعاة المذهب الملكي والمحافظون، وعلى اليسار الاشتراكيون والفوضويون والنقابيون والشيوعيون، وفي الوسط دعاة المذهب الليبرالي. وبحسب تحليل المؤرخين الأول، يمكن ان نفهم المذهب الليبرالي بانه يتضمن كل عقائد اليسار، وبحسب تحليل المؤرخين المتاخرين فإن المذهب الليبرالي يكون عقيدة سياسية تتعارض مع عقائد اليسار.

ومن ناحية ثانية، يمكن للمرء ان يميز بين مدرستين بارزتين عند المفكرين الفرنسيين الليبراليين، الأولى هي مدرسة المذهب الليبرالي اللوكي، عند فولتير ومونتسيو وبنيامين كونستانت (وبالنتيجة ايضا، فرانسوا غيزو وحكومة يوليو المؤيدة للملك لويس فيليب) ليبرالية حكومة الحد الأدنى (أي التي لا تتدخل الا في أضيق الحدود) والمذهب الفردي وسياسة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وتتمثل المدرسة الثانية في أساتذة الثورة الفرنسية، ونابليون الشاب الديمقراطي والروسوري (نسبة الى جان جاك روسو *1712-1778*) والقائل باشتراكية الدولة *Etatiste*. وفيما تفهم الليبرالية اللوكية، الحرية بانها ترك الانسان وشانه من قبل الدولة، فإن الليبراليين الأخرين كانوا يرون الحرية بانها حكم الإنسان لنفسه بتوسط الدولة، التي جعلها الانسان دولته.

ولقد اسهمت هاتان المدرستان الى حد ما في ايديولوجيا الثورة الفرنسية، وعلى الاغلب بدون ان يلحظ التناقض الموجود بينهما والذي يمكن القول بانه اسهم في التشوش الفكري في تلك الأزمنة. إلا أن سقوط نابليون كان باعثا على العودة الى النمط الليبرالي اللوكي الأكثر نقاء. فلم يصر بنيامين كونستانت، فقط على ان تصور روسو للحرية كان وهما، لكنه اكد كذلك بأن العقد الاجتماعي *1762* والذي غالبا ما يستشهد به لصالح الحرية، انه اخطر حليف لكل مذاهب الطغيان والاستبداد. لقد رغب كونستانت واصدقاؤه، فقط في ان تولد في فرنسا ثورة تشبه ثورة *1688* اللوكية المجيدة ولقد اعتقدوا في عام *1830* انهم نجحوا، فقد توج لويس فيليب على اساس من الفهم الذي

يشبه تماما الاساس الذي كان قد توج عليه وليم ومازي في بريطانيا وفقه كان قد توج وليم دعاري في بريطانيا. السياسيون من امثال غيزو ممن يسمون انفسهم ليبراليين، كانوا من المحسوبين على الملكة. لكن النتيجة لم تكن منيرة، فالبرجوازية الجديدة لم تنعم بالحرية التي تقدمها الدولة اللوكية، فالبرجوازية الكبيرة كانت تتناقص والطبقات الفقيرة لم تنتعش. لقد جاءت ثورة 1848 من اليسار، بينما تحالف اليمين مع نابليون الثالث. ومنذ ذلك الوقت فصاعدا، قلة فقط هي التي انتحلت لنفسها اسما ليبراليا، خاصة وانه لم يعد لليبرالية من قيمة ما في السياسة الفرنسية فضلا عن انه لم يكن يوجد حزب ليبرالي. وعندما تكونت الأحزاب الجديدة في نهاية القرن كانت الاسماء المختارة من قبل الوسط المعتدل هي أسماء حزب لذا الشعبي وليس الليبرالي من الأسماء الشعبية وليس الليبرالية. إلاّ ان هذا لا يعني القول بان الليبرالية قد انتهت في فرنسا منذ عام 1848، بل الاصح هو ان كلمة الليبرالية بعد ذلك الوقت، انقطع اطلاقها على عقول الناس الذين يتحدثون عن اي افكار واضحة ومتميزة بالفرنسية.

في عام 1912 نشر اميل فاجيت Emile Faguet عملا مشهورا عن المذهب الليبرالي وفيه يتناول الموقف اللوكي بطريقة جامدة.

إن الدولة كما كتب «شر»، ولكنها اقل شرا من الفوضى، وبالتالي يجب أن تقيد في مهمات تامين النظام العام والأمن من خلال القضاء والشرطة والجيش. ولكن عددا من النقاد هاجموا تعريف فاجيت Faguet بانه تعريف فات أوانه. ومع ذلك فإن تعريف الليبرالية عام 1935 طبعة قاموس الاكاديمية الفرنسية، يشبه تعريف فاجيت، بانه تعريف لوكي بكل دقة، انه يعرف المذهب الليبرالي بمصطلحات الحقوق المدنية وحرية التفكير والحماية من تدخل الدولة في الشؤون الشخصية والاقتصادية.

احد المنظرين الفرنسيين هو جان كراند فلليرز Jean de Grandvilli-ers هاجم تعريف فاجيت faguet لليبرالية (وبالتضمين تعريف الاكاديمية)، مبينا كيف ان كلمة الليبرالية حرفت من قبل اولئك الذين عالجوها وكانها مرادفة للمذهب الفردي، فهو يكتب، بانه يمكننا فقط الرد عن طريق اعطاء الكلمة بمعناها الحقيقي، وبحسب كراند فلليرز فإن المعنى الحقيقي لليبرالية يتبدى في سياسة توسيع وزيادة حرية الشعب، ويجزم بان تدخل الدولة ليس دافعا وحسب ولكنه ايضا ضروري، إنها وسيلة لتلك الغاية. وبالتالي فإن كراند فلليرز هو نصير للمدرسة الليبرالية الاشتراكية Etatisite التي تستمد تصورها للحرية من روسو، وتجادل طالما ان الدولة ملك للشعب، فإن زيادة قوتها يساوي زيادة قوة مواطنيها وبالتالي زيادة الحرية.

الليبرالية الألمانية

سمعت كلمة الليبرالية في المانيا لأول مرة عام 1812 وراج استخدامها هنا، كما راجت في بريطانيا، عن طريق اسبانيا. غير انه لوحظ في السنوات الأخيرة من حكم نابليون بان التقليد الليبرالي الالماني الأول أخذ يتداعى، وان تقليدا جديدا قد بدأ. ذلك انه في المانيا، كما في كل مكان آخر، يمكننا ان نتبين ليس مبدأ ليبراليا واحدا، ولكن على الأقل وجود مدرستين رئيستين، متصارعتين، ويمكن من جديد تصنيفهما بالمدرسة اللوكية والمدرسة الاشتراكية The Etatiste. والتقليد الالماني في القديم لم يكن مستمدا من اللوكية ولكنه اسهم الى حد بعيد في صياغة فكر لوك نفسه.

ففي القرن السادس عشر، اعلن الفيلسوف الالماني جوهانز الذوسيوس Johannes Althusius بان سيادة الدولة تستمد من الشعب، وكانت مدرسة الحقوقيين الألمان قد أمدت (اقامت) جسرا بين التصور الرواقي للحق

الطبيعي والبدا اللوكي عن حقوق الإنسان. ولكن لوك قد اثر بدوره في ليبراليي القرن الثامن عشر الالمان، ومن بينهم ولهيلم فون همبولدت *Wilhelm Von Humboldt* الذي ربما كان من اكثرهم شهرة. وعنوان كتابه (افكار من اجل البحث في تحديد الحدود الحقيقية لنشاط الدولة *1792*) يكشف عن انشغاله التام بتحديد سلطة الدولة الى اقل ما يكون. وفي هذا الكتاب يجادل همبولدت، بان وظيفة الدولة ليس فعل الخير بل درء الشر، وعلى الخصوص الشر الذي ينبع من استهانة المرء بحقوق جيرانه. ان الدولة، كما يقول، يجب ان لا تمضي خطوة ابعد مما هو ضروري لتوفير الأمن المشترك لجميع المواطنين، وحمايتهم من العدوان الخارجي، لأنه ما من شيء آخر ينبغي لاجله فرض تقييدات على الحرية. ايضا كان لدى الألمان في القرن الثامن عشر، اقتصاديون ليبراليون منهم كريستين كراوس *Christian Kraus, 1776* الذي اعتبر كتاب ثروة الامم لآدم سميث، من اعظم الكتب اهمية بعد الكتاب المقدس. وقد ظهرت في المانيا في القرن التاسع عشر، مدرسة ليبرالية جديدة، كانت اول مدرسة قومية. فالحرية كانت ترمز الى حرية المانيا، والشرط لتحقيق هذه الحرية القومية كان توحيد المانيا. وبالتالي بينما كان الليبراليون اللوكيون القدماء ضد الدولة، فإن الليبراليين القوميين الجدد تطلعوا الى خلق دولة عظيمة، وبينما كان الاعلان الفرنسي لعام *1789* ينادي بحقوق الإنسان، فإن اعلان الليبراليين الألمان عام *1848* كان ينادي بحقوق الشعب الالماني. وكان يعتقد الليبراليون الالمان الجدد بان الحقوق جمعية وليست فردية. وبذلك فإن الليبراليين الاشتراكيين *Etatiste* الالمان لم يروا شيئا من التضارب في ارسال الدعوة عام *1849* من برلمان فرانكفورت الى برلين، لتقديم تاج كل المانيا الى الامبراطور البروسي فريدريك ولهيلم *Friedrich Wilhelum* الذي كان يمقت الديمقراطية وفي كل الاحوال كان يعلن بتفاخر انه لم يتوج من قبل العامة.

تساوي الفرص والأهداف الاقتصادية

د. أحمد قطناني
جامعة فيلادلفيا

يعتبر موضوع تساوي الفرص *Equal Opportunity* من أهم الأهداف الاقتصادية الكلية في بلدان العالم المتحضر، وهو كذلك من أهم الموضوعات المبحوثة في كل الأوقات، ربما في معظم هذه البلدان إن لم يكن جميعها على الإطلاق، لما له من أبعاد اجتماعية واقتصادية وانسانية ودينية تمس كل الناس بطريقة أو بأخرى. وهو لذلك موضوع ساخن على الدوام يكثر حوله الحديث وتكتب فيه المقالات والبحوث وتوضع له القوانين توخيا للوصول الى المستوى الأمثل الذي يهدف اليه كل مجتمع مدني على وجه الأرض.

ومفهوم تساوي الفرص بمعناه المطلق يجب أن يتطرق الى نواحي الحياة كافة، فيحال السكن والتعليم والصحة ومجالات النشاط الاقتصادي كالوظيفة وتوزيع الموارد والخدمات كالنقل والاتصالات والطاقة والمياه وغيرها، والمعنى البديهي لتساوي الفرص أن يكون المجال مفتوحا لكل إنسان في المجتمع كي يرتاد أو يرتقي جميع نواحي الحياة الأنفة الذكر وبالقدر الذي يتناسب مع جدارته وقدراته الذهنية والجسدية دون تمييز أو معيقات تفرضها عليه ممارسات المجتمع الخاطئة المبنية على القوانين أو العادات والتقاليد، بسبب الجنس أو الطائفة أو المنشأ أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي اليها.

وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في الأردن وفي سائر الأقطار الى الوصول الى هذا المستوى الأمثل، ولكن ـ لسوء الحظ ـ لا يوجد من بين هذه الأقطار ـ حسب ما لدي من معلومات ـ ذلك القطر الذي يستطيع أن يعلن للملأ أنه وصل الى الحد الذي أصبح فيه مواطنوه سواسية كأسنان المشط. وهناك تفاوت كبير بين بلد وآخر، وتدرج في محاولة الوصول الى المستوى الأمثل بين زمن وآخر في نفس البلد. وتحضرني في هذه المقالة الحال التي كان عليها سكان الولايات المتحدة ذوي البشرة الداكنة وكيف كانوا يعاملون في ولايات أمريكية على أنهم صنف آخر من البشر لا يسمح لهم بارتياد الأماكن التي يرتادها ذوو البشرة البيضاء ولا أن ينزلوا منازلهم من حيث الوظيفة أو السكن أو ينهلوا من نفس مؤسسات التعليم ليكون من بينهم المتعلمون المؤهلون. ولقد كان هناك جدال عنيف بين الدارسين في مجالات العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية برز فيها آراء لفريق منهم يقول بأن تأخر ذوي البشرة الداكنة سببه الرئيسي طبيعة تكوينهم الفسيولوجي إذ هم ـ حسب رأي هذا الفريق ـ أقل نشاطا وذكاءً وأكثر خمولا من الآخرين فلا عجب والحالة هذه أن يتخلفوا عن مواطنيهم الآخرين، بينما كان الفريق الآخر يقول بأن سبب هذا التأخر يكمن في التمييز ضدهم لأن مؤسسات المجتمع المدني لم تمكنهم من الفرص نفسها المتاحة للمواطنين البيض.

ويسعى المصلحون في المجتمعات الإنسانية كي يصبح المواطن الأقل فرصة متساويا مع بقية المواطنين

وذلك عن طريق تحسين الأطر القانونية والاجتماعية، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان ان يلزم القانون أرباب العمل مثلا، الذين يعلنون عن شواغر في مؤسساتهم أن يضعوا ضمن إعلاناتهم عبارة «الفرصة مفتوحة للجميع» أو *Equal Opportunity Employer* بحيث يصبح المعلن مسؤولا قانونيا عن تنفيذ ذلك ومعرضاً للملاحقة القانونية في حال الشذوذ عن هذه القاعدة.

ويهمني كاختصاصي في علم الاقتصاد ان أنوه إلى أن تساوي الفرص هو هدف رئيسي من الأهداف الاقتصادية الكلية وان عدم تساوي الفرص للمواطنين في أي مجتمع يؤدي مباشرة الى آثار سلبية على بقية الأهداف الاقتصادية، وعلى سبيل المثال فإن من أعز الأهداف الاقتصادية الكلية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وقد يستحيل التوصل الى المستويات المطلوبة للنمو الاقتصادي في حال عدم تساوي الفرص أمام اصحاب الوارد الاقتصادية وهي بشكل رئيسي العمل والأرض ورأس المال والتنظيم أو الإدارة.

ولو اننا اخذنا هذه العناصر الانتاجية الواحد منها تلو الأخر وتتبعنا الوضع الذي لا يتيح فرصا متكافئة أو متساوية لكل منها لنحاول بعد ذلك ان نجد أثر ذلك على النمو الاقتصادي في أي مجتمع اقتصادي . وليكن عنصر العمل اول هذه العناصر . فإن عنصر العمل هنا يعني القوة العاملة التي يعرفها قانون كل بلد بأنها تضم أولئك الناس الذين هم في سن العمل وقادرون عليه ويبحثون عنه، فإذا كان كل هؤلاء الناس ضمن هذه الفئة عاملين فعلا فإن البلد حينئذ يفتخر بصوت عال انه استطاع الوصول الى التوظيف الكامل او التشغيل الكامل لقوته العاملة، ويعتبر هذا المستوى بحد ذاته هدفا اقتصاديا رئيسا من مستوى النمو الاقتصادي من حيث الأهمية.

وإذا كانت الفرص غير متساوية لمن هم في سن العمل من المواطنين فإن ذلك يمكن أن ينتج بدائل منها على سبيل الأمثلة لا الحصر:

1. إن جزءاً من قوة العمل لا يعمل بسبب التمييز ضده لسبب أو لآخر من الأسباب المذكورة انفا وبذلك يكون هذا التمييز سببا أساسيا في إحداث البطالة في المجتمع، والبطالة تعني عدم الإنتاج.

2. إن جزءاً من قوة العمل بسبب التضامن معه، يحتل مواقع في المجتمع لا تتناسب بالضرورة مع مؤهلاته وبذلك يندرج عليه ما اصبح مألوفا وصفه من أنه لا يكون «الشخص المناسب في المكان المناسب» وقد يكون من هؤلاء في موقع العمل عدد أكثر من المطلوب حسب مقتضيات الكفاءة الانتاجية، فيساهم هذا الإجراء في نقص الإنتاجية أو انعدامها بسبب ما يطلق عليه أحيانا البطالة المقنعة.

3. إن جزءاً من قوة العمل المؤهل أو المدرب تدريبا عاليا والذي لا يجد عملا بسبب التمييز ضده يضطر الى مغادرة بلده أو الهجرة منها الى أي مكان في هذا العالم الواسع كي يستطيع أن يعيل نفسه وأسرته كسائر ابناء البشر، وينتج عن مثل هذا الوضع ما اصبح يطلق عليه هجرة الخبرات أو الأدمغة *Brain Drain* ويكون عدم تساوي الفرص سببا رئيسا لحدوث مثل هذه الهجرة التي يصبح البلد المصدر لها ضحيتها لأنه بذلك يخسر انتاجية ابنائه المؤهلين المدربين اصحاب الخبرات.

وحيث أن المقصود هنا الأمثلة لا الحصر، فيمكن الاكتفاء بهذه البنود من *1*-3 كي نعرف أي أثر تتركه النتائج المترتبة عليها على النمو الاقتصادي والتنمية

الاقتصادية. فإذا كان النمو الاقتصادي يعني بمعناه الرياضي زيادة الناتج المحلي الإجمالي فإن كلا من البنود من 3-1 يعني نقصا في الإنتاجية بسبب التغييب الكامل الناتج عن البطالة الكاملة أو البطالة المقنعة أو الهجرة، ولما كان عدم تساوي الفرص سببا رئيسا في حصول هذا النقص في الإنتاجية، فإنه بذلك يساهم بطريقة مباشرة لا لبس فيها ولا غموض، في عدم وصول المجتمع الى غاياته المرجوة في النمو الاقتصادي الذي قلنا عنه في البداية انه من أعز أهدافنا الاقتصادية الكلية. أما التنمية الاقتصادية التي تتميز عن النمو الاقتصادي بمعناها الشمولي فيمكن الحديث عنها في مقالات لاحقة وتبيان الآثار السلبية الأخرى لممارسة التمييز أو عدم تساوي الفرص على استخدامات عناصر الانتاج المتبقية وهي الأرض ورأس المال والتنظيم وكذلك الآثار السلبية التي يتركها عدم تساوي الفرص على الأهداف الاقتصادية الكلية الأخرى من مثل استقرار الاسعار والتوزيع العادل للدخل وتوازن ميزان المدفوعات.

المحاسبة وأهميتها في المجتمع

د. مجيد الشرع
جامعة فيلادلفيا

تتناول هذه المقالة اهمية المحاسبة في المحافظة على اموال المجتمع وتاسيسا على ذلك نبداها بالآية الكريمة، قال تعالى في محكم كتابه المبين: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ الكهف اية (٤٦).

هذه الآية تشير في مدلولها على اهمية المال في المجتمع وهو عنصر للرفاهية الاجتماعية بدليل انه زينة الحياة، والمال في المفهوم الاقتصادي من العناصر الرئيسية في الانتاج، ويأتي المفهوم المحاسبي للمال ليضعه في مقدمة الأشياء لممارسة العمل سواء كان تجاريا او صناعيا وما شاكل ذلك، لذلك جرى العرف المحاسبي لتسمية المبلغ او المبالغ الذي يخصص لمباشرة العمل «راس المال». ومن خلال هذه التسمية تتجسد اهمية المال بالنسبة للمجتمع وان سوء التصرف فيه يؤدي الى خسارة اجتماعية تفوق الخسارة المادية حيث تنحسر السلع وتبادل المنافع والخدمات.

من هذا المنطلق تبرز اهمية المحاسبة كعلم يهتم بتتبع تدفق الأموال وكيفية استخدامها، ولذلك ركزت المحاسبة في مفاهيمها الى ضرورة اثبات هذه الأموال بالسجلات المحاسبية المصممة بكيفية خاصة يسهل معها معرفة ما استخدم من اموال وما آلت اليه نتائجها ومن ثم التقرير عنها.

والمحاسبة بهذا المعنى تاخذ مدلول الآية الكريمة ﴿يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتهم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل﴾ البقرة آية ٢٨١.

حيث ان التسجيل من الأركان الرئيسية التي تهتم بها المحاسبة حفاظا للحقوق والالتزامات، ذلك ان غالبية تبادل الصفات والبيوع سواء كانت داخلية او خارجية تتم بأجل، ولذلك فإن اثبات المعاملات في السجلات وتسجيلها تسجيلا تاريخيا يؤدي الى الآتي:

1. معرفة تاريخ حدوث العملية المالية لسهولة الاستدلال.
2. تزويد الأطراف المتعاملة بمعلومات مفيدة عن العمليات المالية التي مضى عليها أجل معين.
3. تسهيل مهمة الرقابة والحرص على حسن استخدام الأموال.

هذا ولما كانت السجلات المحاسبية مصممة بكيفية معينة ومنها ما يجب المصادقة عليها من قبل جهات حكومية مسؤولة قبل البدء باستخدامها وحال الانتهاء من التسجيل في نهاية السنة المالية مثل سجل اليومية العامة، لذلك يكون هذا السجل سجلا قانونيا تكون محتوياته دليلا لصحة المعاملات، ولهذا يكون اساسا لحفظ المال وتداوله.

ومن ناحية اخرى تكون التقارير المحاسبية التي تتبع ذلك شهادات اثبات ودلائل على أن ما استخدم من أموال في هذه الشركة او تلك كان وفقا للأنظمة والقوانين، وبذلك تؤدي المحاسبة غرضا اجتماعيا في الحفاظ على حقوق الآخرين سواء كانوا افرادا او شركات او جهات حكومية، خاصة وان تلك التقارير والعبر عنها محاسبيا بالقوائم المالية قد تمت مراجعتها والمصادقة عليها من جهات مخولة بالمراجعة وفقا لمتطلبات مهنة المحاسبة وما تنص عليه القوانين والأنظمة في هذا الشأن.

هذا وأن المحاسبة تأخذ مسارا اخرا لخدمة المجتمع والبيئة بخلاف التسجيل والاثبات، ذلك ان المشروعات الاقتصادية تبرز أهميتها من خلال معطياتها المستقبلية وهذه المعطيات تأتي من خلال دراسة جدوى هذه المشروعات ومن الطبيعي ان دراسة الجدوى تحتاج الى بيانات ومعلومات محاسبية يستند عليها متخذ القرار، كما ان الاتجاه الحديث نسبيا لاجازة المشروعات هو مدى اسهامها اجتماعيا وما هي النافع الاجتماعية المرجوة منها ومقدار الاضرار الاجتماعية الناجمة عن اقامتها.

فعلى سبيل المثال لو كان أمام متخذ القرار مشروعان احدهما لاقامة مصنع للدخان والآخر لاقامة مصنع لانتاج الحليب ومشتقاته والامكانيات متاحة لاجازة احداهما، هنا يأتي دور المحاسبة لتزويد متخذ القرار بما يلي:

1. مقدار النافع الاجتماعية التي يولدها كل مشروع متمثلة باجور العاملين والمساهمة في رفع معاناة البطالة.

2. مساهمة كل من المشروعين في عائد الاستثمار الذي ينسب لصافي الأرباح.

3. مقدار الأضرار الاجتماعية التي يولدها كل مشروع متمثلة باضرار التدخين على المجتمع ومنفعة الحليب.

ومن خلال المفاضلة بين هذه الأمور يكون متخذ القرار على بينة ودراية باتخاذ القرار الملائم وتاسيسا على ما تقدم نجد ان المحاسبة كعلم اجتماعي تتجسد أهميته في عصرنا الحديث وتبقى الحاجة اليها متزايدة نتيجة للتطورات وفي ظل استخدام التقنيات الحديثة، ولذا يقتضي الحال تهيئة خبرات وعناصر كفوءة للقيام بواجباتها، ذلك ان المحاسبة كما أشرنا تركز في حيثياتها للحفاظ على ثروة المجتمع المتمثلة برؤوس الأموال وكيفية استخدامها استخداما امثلا.